الاقتصاد في العالم، فهل نحن في الجزائر بحاجة إلى

انتهاج مثل تلك التجارب.

Résumé :

cet article à Surveillez la problématique de la gouvernance et de la réforme économique dans les pays en développement, l'Algérie comme un modèle d'analyse, et peut-être l'approche économique come analyse et dans les différents phénomènes sociaux et humains occupe une grande importance, car l'intégration existante entre les nombreuses branches de la connaissance pour répondre aux différents problèmes et avec une grande précision, mais d'une autre infraction peuvent être séparés dans certains cas, la meilleure solution pour répondre à diverses problématique scientifique, qui est ce que nous allons étudier dans ce document d'analyse, en particulier ceux qui sont attachés à l'expression de la bonne gouvernance, dans laquelle la dialectique est toujours entre la nature des systèmes de gouvernance et le mode de fonctionnement et de gestion , les expériences qui ont défini les états du sud est Asie est le plus grande guide model mondiale qui atteindre le succès lorsque la séparation entre ce qui est économique et ce qui est politique, où il appliquait de se concentrer sur la perception et les particularités plutôt que de se concentrer sur la théorie étrangère .

الحوكمة والإصلاح في الجزائر: مبادئ حتمية بمقاربة اقتصادية

الدكتور: ابرادشة فريد

أستاذ محاضر "أ"

كلية الحقوق والعلوم السياسية

جامعة المسيلة

المخلص:

نرصد من خلال هذه الورقة البحثية مسألة الحوكمة والإصلاح الاقتصادي في الدول النامية وبالتحديد الجزائر كنموذج للتحليل، ولعل المقاربة أو المدخل الاقتصادي في تحليل مختلف الظواهر الاجتماعية والإنسانية يحتل الأهمية الكبرى، لأن التكامل الموجود بين العديد من فروع المعرفة ليجيب عن مختلف الإشكاليات وبدقة كبيرة، لكن وبمنظرة مخالفة قد يكون الفصل بينها في بعض الأحيان الحل الأمثل للإجابة عن مختلف الاستعصاءات العلمية والمعرفية، وهو ما نحن بصدد دراسته في هذه الورقة التحليلية، خاصة ما تعلق بمصطلح الحكم الراشد، الذي مازالت فيه الجدلية بين طبيعة نظم الحكم وطريقة التسيير، أي بين السياسة والاقتصاد، ولعل التجارب التي تعرفها دول جنوب شرق آسيا لأكبر دليل على تحقيق النجاح الباهر حينما تم الفصل بين ما هو اقتصادي وما هو سياسي، حيث تم تطبيق نظرية التركيز على المدرك بدل التركيز على السراب، فتلك المجتمعات التي تتميز عن غيرها من الشعوب قد ركزت على المدخل الاقتصادي، ولم تنطرق إلى المدخل السياسي لأنها تدرك تمام الإدراك بأن هذا الأمر قد لا ينجح بالنسبة لشعوبها، وبالفعل فقد أصبحت هذه الدول من أكبر الدول من حيث

مُقَدِّمَةٌ

تؤكد العديد من الدراسات الحديثة في عالمنا المعاصر على أنّ مصطلح الحكم الرشيد هو مصطلح اقتصادي تقني في الأساس، ولذلك فقد يخطأ كل من يتوقع بأنّ الحكم الرشيد هو مصطلح سياسي بحت، ولا أدل على ذلك من تعريفات المؤسسات المالية العالمية التي قدمت مشروع الحكم الرشيد لإنقاذ القارة الإفريقية، لأنّ تلك التعريفات لم تنبع في الأساس من أجل إصلاح أنظمة الحكم السياسية مباشرة، ولكن لوضع مجموعة من المؤشرات والمعايير الواجب إتباعها من طرف تلك النظم للخروج من دائرة التخلف؛ هذا ما يعني أنها عملية اقتصادية تقنية في الأساس، وقد تم عزو السبب في تبني هذه الإستراتيجية إلى تخوف البنك العالمي من تلقي أصابع الاتهام بالتدخل في الشؤون الداخلية للدول النامية، وكذلك من خلال محاولة هذه المؤسسات الدخول من جديد عبر تبني المدخل الاقتصادي والحذر من التعامل مع المتغير السياسي، الذي تم تجريبه من قبل وفشل، ولهذا فإنّ عملية تقليد المسارات القديمة قد يعني بطريقة غير مباشرة الوقوع في نفس ما وقعت فيه برامجها السابقة لأزيد من أربعة عقود في إطار ما سمي بالتحول الديمقراطي والتنمية الاقتصادية (1945-1990).

وقد تم البرهنة ميدانيا وعمليا على خطأ المعادلة السياسية في العالم المتخلف من خلال التجربة الصينية وغيرها من دول جنوب شرق آسيا، فالصين رغم كونها من الناحية السياسية تعاني من كل مظاهر الديكتاتورية والتسلط وسيطرة الحزب الواحد والانتهاك الواسع لحقوق الإنسان، إلا أنّها من الناحية الاقتصادية تصنف من الدول الأولى بل

وقد أوضحت بعض التقارير بأنّها تنافس الاقتصاد الأمريكي في أمريكا أي في عقر داره، هذا الأمر لم يحدث إلا بعد 1978 حينما ركزت الصين على المتغير الاقتصادي من هنا نجد أنّ الحكم الرشيد لا يعني فقط الإصلاح السياسي، فالإصلاح الاقتصادي بدوره يحتل أولى الأولويات للوصول إلى تحقيق تلك المعادلة التي مازالت في بلادنا حلما مؤجلا إلى حين.

مما تقدم سوف نطرح الإشكالية المحورية الموجهة لمسار البحث وهي كالتالي: لماذا لم تحقق الجزائر الحوكمة الرشيدة رغم توافر كل الإمكانيات والمؤهلات؟ أو بعبارة أخرى ما هي أهم المعوقات التي حالت دون الوصول إلى إصلاحات اقتصادية حقيقية في الجزائر؟

وتحت هذه الإشكالية سوف نطرح مجموعة من الأسئلة الفرعية التي سوف تنير لنا الطريق للإجابة على إشكالتنا المطروحة، ومنها: هل الحكم الرشيد مصطلح اقتصادي أم سياسي وأهمها أسبق في التطبيق؟ ما هي الخطوات أو المبادئ الملائمة للخروج من دائرة التخلف والولوج في أبواب الحكم الرشيد؟ وهل فعلا نحن أمام حتمية التقليد للغرب للخروج من هذه الدائرة المفرغة؟

للإجابة على هذا كله: سوف ننطلق من الفرضية التالية: الحوكمة والإصلاح لا تتحققان إلا في ظل التقيد بالمنطلقات العلمية للتقدم بالإضافة إلى تكييفها وفق الخصوصيات المحلية لمجتمعاتنا.

يتضمن أي برنامج للإصلاح الاقتصادي مجموعة كبيرة من المجالات لكننا سنركز على أهمها وأكثرها تداولاً بداية بالانفتاح الاقتصادي، وبعدها سنتطرق إلى دور القطاع العام في الاقتصاد ثم القطاع الخاص فالاستثمار والإصلاح المالي والضريبي لننتقل إلى مجال التجارة الخارجية، وهي عناوين أساسية من عناوين الإصلاح الذي تفرضه علينا حالة التردّي الاقتصادي والإسراف المالي

كان بمثابة تحذير قوي للدول الأفريقية وعلى رأسها الجزائر لإصلاح أوضاعها الاقتصادية بالاعتماد على الذات، وعلى إمكانياتها المحلية ولكن ما حدث فعليا هو اتجاهها إلى استيراد جميع الوصفات الغربية جديدها وقديمها التي تم تحميلها فيما بعد سبب الفشل.

• مفهوم الإصلاح الاقتصادي وعلاقته بالحكومة

يرى الدكتور عبد الإله بلقزيز بأنّ الإصلاح الاقتصادي في الدول العربية لابد أن ينطلق من مدخل استراتيجي متطور؛ من فكرة بناء رؤية جديدة للحقل الاقتصادي يكون بمقتضاها إعادة تأهيل الاقتصاد العربي للاستجابة لمختلف الحاجات المجتمعية والتطلعات الجماهيرية لتحقيق الإشباع المادي ومن ثم الوصول إلى فكرة الإشباع الفكري.²

وعلى الرغم من أنّ الفكر التنموي ومن خلال تطوره أثبت بأنّ هناك صراعا أيديولوجيا عنيفا بين الرأسمالية والاشتراكية، وبين تطبيق هذه أو تلك تبقى الدول النامية دائما في إشكالية عدم التحقيق وعدم الانجاز، إذ لا يمكن أن تختزل برامجها التنموية في حتمية الأخذ بأحد النموذجين بل أنّ هناك العديد من النماذج الواعدة التي من الممكن أن تكون طوق نجاة لهذه الأنظمة كالنماذج التي تم تطبيقها في دول جنوب شرق آسيا ونجحت رغم أنظمتها التي توصف بالديكتاتورية الرشيدة أو السلطوية العقلانية، رغم تنافي العلاقة بين المصطلحين.

يرى الأستاذ أنتوني جيدنز Antony Giddens المنظر الاقتصادي بأنه ليس حتمية على دول العالم الثالث المتخلفة الأخذ بأحد النموذجين الاقتصاديين كحتمية، وإنما بإمكانها الأخذ بنظام

والفساد الإداري الذي ينخر في جسم المجتمعات النامية عامة والدول العربية خاصة، بالإضافة إلى مختلف التحذيرات المتتالية من طرف المؤسسات المالية العالمية والإقليمية وحتى المحلية من خطر تصاعد الاحتجاجات الداخلية للشعوب، ومثلما هو واضح وجلي من خلال الحقائق الجديدة التي جسدها العولمة فإننا نجد أنّ الاقتصاديات العربية تأتي في المراتب الأخيرة فلا تنافسية ولا إنتاج ولا جودة ولا مكان لمجال الثقة، في ظل غياب مفهوم حقيقي للأمن الغذائي وكذلك غياب كل تفكير اقتصادي استراتيجي للخروج من دائرة التخلف.¹

وبما أنّ الجزائر واحدة من الدول العربية التي لا تختلف كثيرا في وضعها الاقتصادي عن سائر البلدان العربية فهي تعاني من عديد المشاكل الاقتصادية، لاسيما إشكالية الأمن الغذائي وعدم وجود ثروة بديلة من خلق الفرد الجزائر يتمكنها من الخروج من دائرة الاستعباد الذي تمارسه علينا الثروة البترولية، على الرغم من توفر كل الإمكانيات الزراعية والفلاحية التي تجعل الجزائر ليس قطبا جهويا في القارة ولكن قطبا إفريقيا باستحقاق*.

ولن تكون الجزائر بمعزل عن مختلف التطورات الحاصلة في العالم، لاسيما وأنّ الظروف الحرجة التي مر بها الاقتصاد السوفياتي في منتصف السبعينيات وعجزه عن تطوير نظم إنتاجه لتلائم مع المستويات السائدة في العالم الغربي أدت به في نهاية المطاف رفقة عوامل أخرى إلى الانهيار، وهو ما

(1) عبد الإله بلقزيز، في الإصلاح السياسي والديمقراطية، بيروت: الشركة العالمية للكتاب، 2007، ص 87، 88.

* تشكل الجزائر بمساحتها الشاسعة وعدد سكانها الكبير نسبيا ثروة زراعية وفلاحية مستقبلية، تجعل الجزائر في مصاف الدول المصدرة والمتحكمة في الأمن الغذائي لو تم استثمارها بالشكل الصحيح، فلقد كانت الجزائر في العهد الاستعماري الفرنسي المخزن الخلفي لكامل أوروبا، فكيف لا تحقق اليوم حتى ربع اكتفائها من مادة القمح والشعير كما دتان أساسيتان في العالم.

(2) المرجع نفسه، ص 88.

عنها³، وكذلك الفلاسفة الألمان من أمثال فيخت Fichte الذي شبه شعوب العالم بأنها مجرد أسماك خلقت ليتغذى عليها الجنس الآري الذي وصل إلى مرحلة الإنسان الممتاز السوبرمان Super Man الكامل من حيث العقل والجسم، ولهذا فقد تم تحميل وزر الحربين العالميتين إلى مثل هذه الأفكار التي تشبع بها كل من هتلر وموسوليني وسلازار وغيرهم.⁴

وفيما يلي سنركز على أهم المبادئ والآليات التي تعتبر كمدخل أساسية للإصلاح الاقتصادي وهي على التوالي:

أولا - إعلان برنامج وطني بديل عن برامج التصحيح الهيكلي الذي فرضته المؤسسات المالية الأجنبية

أولا وقبل كل شيء لا بد أن نفهم شيئا خاصا بواقعنا العربي، ذلك الواقع الذي له خصوصية بيئية وبشرية وحتى مؤسساتية مغايرة تماما للتقاليد والبنى المؤسساتية في الغرب، وبالتالي يجب علينا من أجل إنجاح الإصلاح الاقتصادي أن نعمل على خلق نموذج جزائري عربي خاص بالبيئة الجزائرية، وعلى حسب الإمكانيات والمقدرات و حتى المجالات المتوفرة للإبداع، فلا يقول القائل بأن إستراتيجيتنا صناعة الطائرات ونحن لم نصنع إبرة خياطة، ولهذا فمسألة التحليل الواقعي العلمي للإمكانيات وللفرص الممكنة للاستثمار والنجاح هي التي تكون الأقدر على تفسير الواقع المتردي والفاشل الذي يعيشه الاقتصاد الجزائري.

الاقتصاد المختلط والذي ينبنى أساسا على فكرة التوفيق بين النظامين الاشتراكي والرأسمالي، أي بين القطاع العام والخاص عبر استخدام آلية اقتصاد السوق والمنافسة والحرية الاقتصادية المحدودة في إطار مراعاة مبادئ الصالح العام، أي عدم رفع الوصاية والرقابة التي تمارسها الدولة على القطاع الخاص ولكن دون تعسف حكومي اتجاه كل ما هو خاص.¹

وعلى هذا الأساس اتفق العلماء الذين درسوا جيدا السلوك البشري وعلم النفس البشري بأن حاجات الإنسان تقسم أو ترتب تصاعديا إلى مجموعة من الحاجات تبدأ بالأساسي والضروري لتصل إلى بعض الحاجات التي لا يهدف إليها كل المواطنين، وأحسن من عبر على هذه النظرية هو المفكر أبراهام ماسلو في نظريته عن الحاجات الإنسانية والتي جسدها في شكل هرم، وهناك من سماها نظرية الحاجات التصاعديّة؛ حيث قسم حاجات الناس إلى خمسة حاجات أو مستويات ولا يمكن إشباع هذه الحاجات إلاّ بالتسلسل العمودي، فتنتقل من الحاجات الفسيولوجية من أكل وشرب ولباس وهي عنده من أدنى الحاجات النابعة من الصميم الاقتصادي، ثم تعلق قليلا إلى الحاجة إلى الأمان في محيطهم، ثم تعلق إلى محبة الآخرين المتبادلة، ثم تعلق إلى مسألة احترام وتقدير الناس والشعور بوجودهم وضرورته لتصل في الأخير إلى تحقيق الذات أو الإنسان الحكيم المتميز.²

وقد تحدث عن هذه المرحلة كل من فوكوياما في فكرته الثيموس والتي تعني تمجيد الذات والرضا

(3) فرنسيس فوكوياما، نهاية التاريخ وخاتم البشر، ترجمة حسين أحمد أمين، ط1، (القاهرة: مركز الأهرام للترجمة والنشر)، 1993، ص 165، 173.

(4) فايز صالح أبو جابر، الفكر السياسي الحديث، (بيروت، دار الجيل مكتبة المحاسب عمان)، 1985، ص 141، 144.

(1) منير الحمش، الاقتصاد السياسي: الفساد الإصلاح والتنمية، (دمشق: منشورات اتحاد الكتاب العرب)، دون ط، 2006، ص 96، 102.

(2) حسن إبراهيم بلوط، إدارة المؤسسة، ط1 (بيروت: دار قابس للطباعة والنشر والتوزيع)، 1998، ص 78.

يعتبره عيبا في القطاع العام هو ما أحدثه في الولايات المتحدة من تعظيم التراكم التنموي!¹ مما سبق وإذا أردنا أن نشخص الواقع الجزائري وحتى العربي من موقع القطاع العام من عملية التنمية نجد أنها تركز إلى حقيقة واحدة وهي أنّ ذهنيات العمال والموظفين وحتى المدراء لا تنظر بنفس المنظار الذي تنظر منه الفئات العمالية في الغرب والموظفين والمدراء في القطاع العام، فالإشكال موجود في العقل العربي الذي يعتبر القطاع العام أو المرافق الاقتصادية العامة للدولة ساحة بيتهم الخلفية يفعلون فيها ما يشاؤون، ولم يشكك في هذا المعطى نسوق له أمثلة من بعض الشركات الجزائرية العمومية التي لم تفلس ولم يسرح عمالها بل على العكس من ذلك فقد زاد إنتاجها ونشاطها وجودتها وعدد موظفيها، مثلا شركة كوسيدار، شركة السيارات الصناعية سوناكوم... المؤسسة الوطنية للصناعات الكهرومنزلية ENIEENIEM... الخ والقائمة طويلة، بالتأكيد أنّ السبب يرجع في عمومته حتى لا نقول كله إلى درجة الوعي لدى العمال والمدراء الذين كانوا إلى حد كبير السبب في بقاء واستمرارية هذه المؤسسات.²

إن فكرة ضمور وزوال القطاع العام فكرة غير مقبولة حتى في الدول الرأسمالية الليبرالية المتوحشة، انطلاقا من أنّ فكرة زوال القطاع العام تعني زوال الخدمات الاجتماعية للدولة بمختلف

(1) عبد الإله بلقزيز، في الإصلاح السياسي والديمقراطية، مرجع سابق، ص 89، 90.

(2) لمزيد من الاطلاع أنظر: السعيد بلوم، أساليب الرقابة ودورها في تقييم أداء المؤسسة الاقتصادية: دراسة ميدانية بمؤسسة المحركات والجرارات بالسوناكوم (Sonacome)، مذكرة ماجستير في تنمية وتسيير الموارد البشرية، قسم العلوم الاجتماعية، جامعة قسنطينة، 2007، 2008.

كما لا يمكننا أن نمارس الديماغوجية على بعضنا البعض، صراحة لقد قدم صندوق النقد الدولي العديد من الوصفات لإنقاذ اقتصاديات دول العالم الثالث من الانهيار وفي مقدمة هذه الدول الجزائر عبر ما سمي ببرنامج التصحيح الهيكلي الذي قام أساسا على تفكيك وإعادة هيكلة المؤسسات العامة الضخمة وتوسيع قاعدتها إلى المناطق المحلية، ولكن مخرجات تلك العملية ما زادت إلا في ثقل المديونية والتبعية للخارج واتساع هوة الفقر والبطالة، والحقيقة أنّ الدول العربية قد خضعت للإملاءات الأجنبية تحت رحمة انخفاض أسعار البترول وغياب البدائل الواقعية والمنطقية للخروج من التخلف خاصة الزراعة والفلاحة.

ثانيا . إصلاح ومراجعة أوضاع القطاع العام وتعزيز مكانته ودوره في البناء التنموي

لا يمكن لعامل أن ينكر دور القطاع العام في التنمية وخلق الثروة وتحقيق العدالة الاجتماعية، هذا بشرط أن يعمل جنبا إلى جنب مع القطاع الخاص، وفي هذا يقوم القطاع العام بكبح جماح الربحية المتوحشة لدى أرباب العمل الخواص، وقد يخطئ من يتصور أنّ سبب فشل النظام الاقتصادي العربي راجع إلى تدخل القطاع العام وسيطرته وكبح كل محاولة لنمو القطاع الخاص وإبعاد الاستثمارات الخارجية وتهريب المستثمرين المحليين، الإشكال ليس في أنّ القطاع العام يساهم في تعطيل الدورة الاقتصادية، ولكن بالمقابل نجد أنّ دولا كالصين والولايات المتحدة ما تزال حصة القطاع العام كبيرة ورئيسية في عملية التنمية دون أن تؤثر على الدورة الاقتصادية كما حدث عندنا في الجزائر والعالم العربي، العيب الوحيد لمن أراد أن

عن تزايد التبعية للخارج وارتفاع حجم المديونية وكساد النظام الاقتصادي وازدياد نسبة الفقر لدى الشرائح الواسعة في المجتمع.

كل هذه الأزمات لا يمكن معالجتها بدون العودة إلى الاقتصاد العلمي القائم على ضرورة إحداث التوازن بين القطاع العام والخاص والاهتمام بالقطاع المنتج والحاجات الاجتماعية المتزايدة، والتقليل من اقتصاد الكماليات وغياب التوزيع العادل للثروات بين المدينة والريف، وكلها عوامل يهتم القطاع العام في التسبب فيها ولا يمكن لعامل أن يتصور عدالة اجتماعية دون بيئة اقتصادية مناسبة بمعنى تراكم الثروة العامة.¹

ثالثا - ترشيد القطاع الخاص وأُسنة ربحيته (تكييفه مع الحاجات الإنسانية والاجتماعية)

إنّ مسألة إصلاح القطاع الخاص تعتبر من الأولويات العالمية لتحقيق الحكم الرشيد فلا حكم رشيد بدون قطاع خاص منتج وجذاب وخالق للثروة، ولكن هناك معادلة بسيطة يجب أن تراعى أو تعتمد مع القطاع الخاص وهي أن يحدد له قانون يضبطه مع الرقابة الصارمة لأجهزة الدولة أو القطاع العام عليها، إذ لا تعني حرية القطاع الخاص بيع كل شيء دون رقابة وهذا القانون لابد أن يكون مرتكزا إلى مجموعة من المتغيرات:

يقول علماء الاقتصاد بأنّ الإصلاح الاقتصادي في أحد أهم مرتكزاته يجب أن يقوم على ترشيد القطاع الخاص من خلال تهذيبه وأسننته وتحويل نزعته الربحية المتوحشة إلى مراعاة المتطلبات الإنسانية عن طريق دمج عملية الربح مع الاستجابة للحاجات الاجتماعية والاهتمام بالقدرة الشرائية والصحة العامة للمواطنين، ولا يوجد من ينكر في

مؤسساتها، فالقوة وسلطة الضبط التي تمارسها الدولة تأتي عادة من استثماراتها العامة، ولو تم فتح المجال أمام الخواص في كل المجالات لما بقي هناك معنى لشخصية الدولة.

لقد وفرّ القطاع العام في الجزائر إبان فترة حكم الرئيس هواري بومدين قاعدة صناعية كبرى أدت إلى بناء سريع للبنية التحتية والهيكل والمنشآت التي مازالت قائمة إلى حد الساعة، ممثلة في أكبر المصانع والمناجم وغيرها، ولا أحد ينسى بأنّ الأزمة الاقتصادية العالمية التي مرت على الولايات المتحدة والدول الأوروبية قد جعلت القطاع العام يقوم بدور محوري أخرجهما من الخراب، ولهذا فقد هيمنت رأسمالية الدولة الاحتكارية وقامت على كاهل القطاع العام نموذج دولة الرعاية الاجتماعية، وبالتالي فقد ساهمت الدولة وعلى رأسها القطاع العام بتشديد وبناء تنموي كبير قبل أن تستعيد فكرة اقتصاد السوق والليبرالية التنافسية مكانها في المشهد الاقتصادي الرأسمالي الميتروبولي، والمفارقة العجيبة التي لا يجب أن نغفلها هي: أنّ المؤسسات العالمية التي تدعو الدول العربية بما فيها الجزائر إلى فكرة الاستغناء عن القطاع العام وتشجيع القطاع الخاص والتنافسية الليبرالية هم كمن يدعو هذه الدول إلى غزو الفضاء قبل كهربة الريف أو إيصال الماء إلى حنفياتهم قبل بناء منازل.

كما أنّ فكرة الإصلاح الاقتصادي تتطلب الاهتمام بالقطاع العام كآلية لامتناس البطالة والقضاء على كل ظواهر العنف التي تهدد استقرار الدولة والمجتمع، وإذا فكرنا واقفيا في حالة الجزائر فإنّ الجانب الزراعي والفلاحي من زراعة وتربية مواشي وأبقار ونحل وغيرها هي مفتاح السياسة التنموية مبدئيا، فعدم تحقيق الأمن الغذائي هو السبب الرئيسي في التبعية للقوى الأجنبية، وقد قيل من يملك غذاءه يملك قراره هذا طبعا من دون التحدث

(1) عبد الإله بلقزيز، العنف السياسي في الوطن العربي، العدد 207، (بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية)، ماي 1996، ص 84، 85.

والاندماج بدل التنافس والعداء وبناء إطار تنظيمي لا يعوق عملية التنمية الاقتصادية وفي نفس الوقت يهتم بالأبعاد الاجتماعية للتنمية.² إذن يجب على الدولة لتفعيل وترشيد القطاع الخاص سن قوانين لا تنفر الرأسمال من الاستثمار وتدفعه إلى المناطق الآمنة في الداخل والخارج لأنّ رأسمال الاستثماري جبان خاصة الأجنبي منه، وكبح كل الاستثمارات غير المنتجة كالعقار وحماية المستهلك عبر وضع قانون عقابي صارم لمن يتلاعب بصحة المواطن، لاسيما تلك الميادين التي يحتكرها القطاع الخاص لوحده وليس للمستهلك فيها بديل. كما تتصل بهذا العنصر من الدراسة مسألة تفعيل النظام الضريبي والضرورة الملحة لإصلاحه، عن طريق وضع نظام قانوني صارم للمتهربين والمتحيلين على النظام الضريبي، ولكن بالمقابل أن لا تكون الضريبة متساوية بين الناس حيث لابد أن تخضع لنوع وحجم النشاط وذلك بهدف تحصيل حقوق الدولة والشعب وأن تكون معقولة "أو كما حددها الإسلام" ومعلوم أنّ القطاع الخاص هو الأكثر انتشارا وبالتالي فقد يدر على الدولة ملايين الدينارات التي كانت سابقا لا تدفع على الإطلاق، أما مسألة الإعفاء الضريبي فمن الممكن أن تسنها الدولة في حالات مثل جلب الاستثمار وتشجيع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة ومرافقتها في السوق، ولكن هذا لا يعني أنّها تبقى مشجعة طوال حياتها من أموال الشعب، كما يفترض بالدولة أن تتوقف عن بيع الممتلكات العامة للخواص بدعوى فساد القطاع العام والتواطؤ معه في قضايا فساد،

² أنور مقراني ومهدي عوارم، الحكم الرشيد والتنمية بالقطاع الوطني الخاص، الملتقى الدولي حول الحكم الرشيد واستراتيجيات التغيير في العالم النامي، جامعة سطيف، الجزء 2 يومي 8 و 9 أبريل 2007، ص 373 ، 374.

عالم اليوم الشرعية التي يتمتع بها القطاع الخاص، فالدولة تمتلك المنشآت الضخمة كالموانئ والمطارات والدفاع الوطني والقضاء والبنوك المركزية، ولكن ليس منطقيا أن تحتكر بيع المواد الغذائية ومعاصر الزيتون والمطاحن والإنتاج الزراعي والصناعات الصحية والتعليم السكن والمياه... الخ. والإشكال الذي يواجه علاقة القطاع الخاص بالدولة ليس في شرعية وجود هذا القطاع ولكن في مشروعية أدائه وأخلاقية ذلك الأداء، وهنا كما سبق تبرز مسؤولية الدولة في رقابة ذلك الأداء.¹

لم يبلغ القطاع الخاص في الجزائر من النضج التسويقي ما يؤهله لأن يكون خلاقا للثروة لأنه مازال ضعيفا وهشا وغير مكثرت بالجودة، بالإضافة إلى أنّه طفيلي ويعتمد على القطاع العام ومعونات الحكومة، كما أنه يتعامل وفق الطرق التقليدية للقطاع العام كتصرفه كيفما يشاء خارقا القاعدة الاقتصادية العلمية التي تقول الزبون هو الملك، ومجسدين قاعدة صاحب المحل أو المصنع هو الملك، والزبون هو أشبه بمتسول وفي ظل هذه الذهنيات لا يمكننا الحديث عن قطاع خاص محترف علمي وجاد ومؤسس للحكم الرشيد.

لهذا لابد من وجود بيئة ممكنة بين القطاع العام والخاص هذه البيئة التي من خلالها تتدفق المعلومات عن القطاع الخاص وتسمح للدولة بأخذ القرارات السليمة التي يشارك فيها كل الأطراف مما يوفر مناخا دافعا لعمل القطاع الخاص، وهو ما سيسمح ب بروز بيئة اقتصادية وسياسية محفزة على الاستثمار، كما تحد من مخاطر عدم الاستقرار، إذن فمسألة التعاون بين القطاعين أصبحت أكثر من ضرورة، بحيث تقوم العلاقة بينهما على التكامل

¹ عبد الإله بلقزيز، في الإصلاح السياسي والديمقراطية، مرجع سابق، ص 91.

تستعمل قاعدة الاستخراج المحجف للبتترول والغاز من دون اكتشاف آبار بتروولية أو حقول غازية جديدة، إذن فالمخزون الجزائري من هذه الثروة في طور النفاذ وهذا ما سوف يشكل كارثة حقيقية على الاقتصاد الجزائري إن لم يتم تدارك الوضع عبر إيجاد مختلف البدائل الواقعية.

يجب على الجزائر أن تركز على مجموعة من الآليات للقضاء على الاقتصاد الطفيلي ومنها:
التنوع بين الاعتماد على القطاع العام والخاص مع مراقبة القطاع الخاص مراقبة صارمة.

. فتح باب الاستثمار المنتج عبر عملية تشجيع وتسجيل الاستثمار لاسيما المحلي، وعلى سبيل المقال يؤكد علماء الاقتصاد في الجزائر على أنّ كل 80 مليون سنتيم جزائري بإمكانها أن تخلق منصب شغل أو منصبين، ونحن نعيش واقع ما يسمى بتكديس الأموال أو استثمارها في أمور لا تساهم على الإطلاق في بناء الاقتصاد الوطني، كأن يستثمر المواطن ورجل الأعمال في العقار والسمسرة في البنائات والسيارات السياحية وغيرها وبالتالي فلا غرابة أن نجد مليارات الدينارات هي في الأساس خارج الدورة الاقتصادية التي كان من الممكن أن تساهم في خلق حركية متميزة سواء من حيث الإنتاج أو من حيث القضاء على نسبة البطالة، القضية فقط تحتاج إلى نشر وعي بين أفراد المجتمع خاصة أصحاب رؤوس الأموال، ولعل الحكمة الإلهية في تشريع نظام الزكاة في الإسلام كسبيل لإقامة الحكم الرشيد وتحريمه الاكتناز لهي أكبر دليل على تشجيع باب دوران الأموال لخلق الثروة.

مما تقدم لا بد من وضع إستراتيجية جديدة تكون بديلا عن الربيع البتروولي كما لا يجب أن تهمل حقيقة الأنماط الاستهلاكية الكمالية التي أرهقت كاهل الخزينة في حقبة من الزمن، فالصين مثلا لا تستهلك إلا ما تستطيع أن تنتجه حتى لا تقع تحت

بدل السعي إلى إصلاح هذا القطاع الحيوي كما سبق وأن أشرنا.

وإلى غاية اليوم لا يؤدي القطاع الخاص دوره الحقيقي في الجزائر من خلال تضافر جهوده مع باقي مكونات الدولة لتحقيق الحكم الرشيد ومن ثم تحقيق التنمية وخلق الثروة، بل على العكس من ذلك فالقطاع الخاص مازال غير واضح ويعتمد على السياسة الريعية التي تدرها الدولة عليه، مع انتشار واستمرار العقلية التكاليفية التي لم تبقى فقط في القطاع العام وإنما طالت حتى المؤسسات الاقتصادية الخاصة التي كان يفترض فيها أن تكون القاطرة المادية لخلق الثروة.

رابعاً. تأسيس اقتصاد وطني إنتاجي على أنقاض الاقتصاد الطفيلي والريعي

لعل الخطر الأكبر الذي يمكن أن يبرز بين الحين والآخر في طبيعة الأنظمة العربية هو افتقادها لاقتصاد وطني إنتاجي واعتمادها فقط على الاقتصاد الريعي، بل والأكثر غرابة أن حتى بعض القطاعات التي تسمى قطاعات إنتاجية هي في حقيقة الحال قطاعات ريعية كذلك لاعتمادها على ما تدره الطبيعة العربية من موارد، ورغم اختلاف نسب هذا الاقتصاد الريعي بين الدول العربية، إلا أنّ الجزائر ومن دون منازع تبقى أكبر دولة عربية تعتمد على الربيع، بل أنّ هناك من اعتبر بعض الدول النفطية في حال نفاذ البترول بأنها أشباه دول ولا ترقى إلى وصف دول، لأنّ الجزائر مثلا تساهم الثروة البتروولية في مداخيلها بنسبة 97 إلى 98 % من الصادرات وبالتالي أين الإنتاج الوطني.؟

من المفارقات العجيبة أن تعتمد الجزائر في سياستها الاقتصادية على تصدير البترول والغاز لتستورده فيما بعد على شكل وقود ومواد ببتروكيمياوية، بينما في ذات الوقت هي تمتلك كافة الإمكانيات لإقامة مثل هذه الصناعات محليا والأخطر من هذا أنها

إنّ الجزائر التي كانت بلدا مصدرا للقمح والشعير والمواشي ومختلف الخضر والفواكه أصبحت اليوم البلد الأول المستورد لكل شيء بامتياز، لقد أصبح مردود الإنتاج لا يتعدى 17 قنطار في الهكتار وهذا كله من أمطار السماء، مع زيادة كبيرة في نسبة الولادات بينما وصل مردود المنتوج في أوروبا إلى أكثر من 40 قنطار في الهكتار، ولهذا فلا نستغرب أبدا

شساعة الفرق بين الجزائر ونظيراتها في أوروبا.¹ إنه لمن العيب أن تصبح الجزائر مستوردا للقمح والشعير والزيت والزيتون وكل شيء، رغم أنها تمتلك مساحة زراعية غير مستغلة دون احتساب الصحراء تقدر بملايين الهكتارات، فلو وضعنا كل هذه الإمكانيات أمام دولة متقدمة لكانت الإجابة أنّ الذهب والماس سوف يخرج من هذه الأرض، لقد فهم الغرب والشرق الآسيوي هذه المعادلة بامتياز، من يملك غذاءه يملك قراره، ولعل الكثير قد يعتبر هذه الفكرة بسيطة ولكن الحقيقة التي جعلت أمريكا أو الصين مثلا تسيطران على هرم الاقتصاد العالمي هو تحقيقهما للأمن الغذائي.

سادسا - وقف العمل بسياسة الاستدانة والحذر من الوقوع في خطر الاستشارات الأجنبية

إنّ أكبر خطأ استراتيجي وقعت فيه الدول العربية وعلى رأسها الجزائر هو اتجاهها إلى المؤسسات المالية العالمية أو بعض الدول الكبرى للاستدانة لمواجهة الفجوة التي حدثت بين مستوى الإنفاق وتراجع قيمة المداخيل من خلال الانخفاض الكبير في أسعار البترول خاصة مع بداية الثمانينيات من القرن العشرين، إذ تراجعت من 34 مليار دولار إلى 14 مليار دولار بعد 1986، تلك المؤسسات العالمية التي رحبت بفكرة منح القروض الاستهلاكية وليس الاستثمارية حتى تعود كاستعمار جديد واشترطت

رحمة الاستدانة ونحن مازالت ميزانيتنا في الجزائر قائمة على انتظار وأمل صعود سعر البترول في السوق الدولية، لقد حان الأوان إلى التشمير على السواعد من خلال تبني إستراتيجية زراعية تهدف من منظور أولي إلى تحقيق الإشباع الداخلي ثم تتطور إلى التصدير والمنافسة الخارجية، ولا يحتقرن أحد إمكانيات الفرد والدولة الجزائرية، فلا ننسى ولا ينسى التاريخ أنّ هواري بومدين هو أول رئيس عربي أدخل اللغة العربية إلى أكبر محفل دولي وهل كان هناك في العالم من كان يتنبأ بهذا العمل التاريخي.

خامسا - الإصلاح الفلاحي والزراعي

يعتبر قطاع الفلاحة والزراعة في الجزائر مفتاح الدخول إلى مرحلتي النمو والتنمية لأنّ النظرة الواقعية والإمكانيات الجزائرية الحالية من تكنولوجيا وخبرة تؤكدان على عدم استكمال مرحلة الدخول إلى الصناعات الثقيلة في البلاد، لكن الحل يكمن كانطلاقة مبدئية في الاستثمار في الجانب الفلاحي والزراعي خاصة وأنّ الجزائر تتوفر على أراضي فلاحية ورعوية وزراعية شاسعة ما بإمكانه أن يشكل ثروة حقيقية هائلة تحقق الاكتفاء الذاتي من الحليب واللحوم والأجبان والقمح والشعير والخضر والفواكه والحمضيات والكروم، وإدارة هذا القطاع بعقلانية وبمخطط طويل المدى سيؤدي إلى الوصول إلى تحقيق انطلاقة جيدة ثم الانتقال بعدها إلى المرحلة الصناعية، ولا نؤكد على إتباعنا لنفس النمط الذي عرفته أوروبا ولكن الواقع يفرض ذلك من خلال المعادلة البسيطة التالية: تحقيق الاكتفاء الذاتي من الغذاء يؤدي إلى التفكير في الصناعات وإلى التفكير في الاختراعات والخدمات... الخ وهذا ما قامت به أوروبا الإقطاعية وعصور الظلام.

¹ يومية الخبر، عدد 6790، يوم 29 جويلية 2012، ص 8.

أن تشرف بنفسها على برامج التنمية بحجة أنّ هذه الأنظمة غير مؤهلة لتسطير الإستراتيجية الناجحة للتنمية، وقد عمدت هذه المؤسسات إلى إفشال كل خطط التنمية التي سطرتهما هي بنفسها، موقنة بفشل تلك البرامج لتعارضها مع البيئة والعقلية العربية والإسلامية، مما أدى في النهاية إلى وقوع الجزائر في فخ الاستدانة مرة ثانية ثم إعادة جدولة الديون، وبدل أن تتمكن هذه الدول من تسديد ديونها أصبحت تعمل على تسديد فوائد الديون ونطاق التبعية في اتساع متزايد، ومنه ارتهنت كل قراراتها السياسية و الاقتصادية والثقافية و الاجتماعية،، وكادت أن ترهن حتى قرارها الديني، وأصبحت تلك الأنظمة وحكوماتها مجرد موظفين لدى صندوق النقد الدولي أو البنك العالمي ومن ورائهما كماشة الدول العظمى الغنية عن كل تعريف.

لقد تخلصت الجزائر (والحمد لله) من فخ المديونية بعد أكثر من عشرية من التبعية القاسية والتي كانت مدبرة لها، ولكن باب العودة ما يزال مفتوحا، لأنّه وبمجرد انخفاض أسعار البترول ستكون النتيجة عدم قدرة الدولة على مسaire النمط الاستهلاكي الذي تعودده المواطن الجزائري أو حتى تلبية ودعم احتياجاته الأساسية، ومنه وتخوفا من الاحتجاجات والفوضى سيلجأ أي نظام في العالم الثالث إلى الاستدانة، وبالتالي الوقوع في نفس المطب، إذا لم تقم الدولة بوضع استراتيجية دقيقة وفعالة لاستثمار الفائض الضخم من المداخيل البترولية والغازية على مستوى خزينتها لتحقيق نهضة اقتصادية منشودة، وليس إقراضها لصندوق النقد الدولي أو لدول أخرى من اجل فوائد زهيدة وبخسة.

إذن لا مفر من فكرة فك الارتباط من الاستدانة أو التعامل مستقبلا مع تلك المؤسسات المالية العالمية

إلا إذا كان وفق شروطنا، والعودة إلى سياسة تعبئة الموارد الوطنية المتاحة تعبئة عقلانية ورشيدة وفق قانون ضابط يفصل ويعزل كل من يتهاون أو يدعي بأنّه يعمل في القطاع العام وأنه ليس موظفا في القطاع الخاص، وبالتالي يتصرف على هذا الأساس كيفما يشاء، لقد ولي عصر أنا في أملاك الدولة (البايك كما اصطلح عليه العثمانيين الأتراك) فالاعتماد على الذات أضحي أكثر من ضرورة. لقد قامت البرازيل ودول أخرى من أمريكا اللاتينية على سبيل المثال برفض تسديد الديون علنا متمردة على كل قرارات المؤسسات المالية الدولية وفي مقدمتها صندوق النقد الدولي وأوجدت لها آليات جديدة للتعامل مع الدين، عبر تحويلها إلى استثمارات وانظر إلى البرازيل اليوم فهي قطب اقتصادي في المنطقة بعدما كانت من أفقر الدول.¹

إنّ الإرادة تصنع المعجزات والجزائر تفتقد إلى عنصر تفعيل الإرادة السياسية والصرامة مع موضوع العمل وضرورة تقديسه وكذلك إيمان المحيط الحكومي بفكرة التقدم والتنمية التي ينادي بها رئيس الجمهورية في كافة المناسبات وعلى جميع الأصعدة، وكما هو معلوم فإنّ اليد الواحدة لن تصفق لوحدها، فيد الله على الجماعة.

ما ينقص الدول النامية في المرحلة الراهنة ليس الإمكانيات المادية أو المالية أو حتى الطبيعية، فالجزائر قد حباها الله عز وجل بموقع استراتيجي كان وسيبقى محل أطماع دول العالم، فهي حسب النظريات الحديثة في العلاقات الدولية تقع في

(1) معطيات من قناة الجزيرة القطرية. فالبرازيل عندما أثقلت بالديون لم تسديد ما عليها من ديون، فانتهجت هذا النهج الجديد الذي جعلها جنة الاستثمارات من خلال تسهيل عملية الاستثمار وتخفيف الضرائب إلى حد إلغائها مع الانخفاض الكبير في أجرة العمال البرازيليين وبالتالي فقد صار لا يخسر من يستثمر في البرازيل.

منطقة قلب العالم التي تعتبر المنطقة الفاعلة في العلاقات الدولية وهي بمثابة سوق استراتيجي ومفترق طرق لا بد من المرور به، لذلك تبقى الإشكالية المطروحة أين مكمّن الخلل في عدم تحقق باقي المعادلة، لاسيما إذا علمنا أن المشاريع الناجحة لإحداث التنمية تعتمد على المعادلة التالية: مواد أولية + موارد مالية + موارد بشرية واعية بحقيقة التنمية + خطط إستراتيجية دقيقة تتلاءم مع البيئة والإنسان الجزائري + وقت كافي + حكم قانوني وعقلاني وفق مقتضيات الدستور + الخروج من فكرة دولة الأشخاص إلى دولة المؤسسات = الحكم الرشيد، ومنه حدوث تنمية شاملة؛ العنصر الذي ينقص في هذه المعادلة هو الإرادة السياسية، هذه الإرادة التي لها الدور الكبير في إنجاح وتفعيل مبادرات الحكم الرشيد الذي يهدف إلى تحقيق التنمية والازدهار والرفق للفرد الجزائري.

سابعا - تفعيل برامج التعاون الاقتصادي الإقليمي في إطار اتحاد المغرب العربي أو مجلس التعاون الخليجي .

تثير هذه المسألة الكثير من الحبر على مستقبل العلاقات الإقليمية في العالم العربي، من منطلق أنّ العالم كله اتجه إلى فكرة التكتل والتعاون الاقتصادي والأمثلة كثيرة على ذلك: الاتحاد الأوروبي، الاتحاد الآسيوي، اتحاد جنوب شرق آسيا النمر السبعة... الخ. لكن العالم العربي مازال يجتر فكرة المغرب العربي والخليج العربي اجترارا مفرطا حتى صار الصغير والكبير يعلم بأنّ الأمر مجرد اجتماعات ولقاءات للاستهلاك الإعلامي وحسب، فلا شيء في الجانب الاقتصادي تجسد على أرض الواقع فالحدود مازالت موصدة في وجه الحركة التجارية والاستثمارية بل وحتى السياحة وبالتالي كيف نتحدث بعد هذا عن اتحاد مغرب أو مشرق عربيين.

العالم العربي في الوقت الراهن بحاجة ماسة إلى سوق عربية مشتركة وعملة موحدة وسياسة اقتصادية مشتركة وذلك من أجل مواجهة التكتلات العالمية التي أفرزتها العولمة، كذلك من أجل التخلص من الفقر الذي يمس بعض بلادنا العربية والذي يهددنا جميعا بالمجاعات والأمراض والأوبئة وغيرها، من دون أدنى شك فهذه العملية معقدة جد لاسيما في مجال تطبيقها لأنّ الأطراف الأجنبية تستमित دائما لعرقلة مثل هذا الاندماج الذي يعني انحسارها من السوق العربية مستقبلا على عكس ما يظهر من خطاباتها الإنسانية والتنموية، إنّ هذه العملية في الواقع لا تحتاج إلّا لقرار سياسي شجاع وصرح من طرف القادة العرب، وسوف يتم من خلاله بالعودة إلى محاولة توظيف الأموال المحتجزة في البنوك الأجنبية، مع السعي إلى توظيفها التوظيف المناسب وفي مختلف مجالات التنمية، مما سوف يؤدي إلى عودة الكفاءات العربية إلى أوطانها الأصلية ومنه نقل جديد للتكنولوجيا والخبرة والحدثة وبدون تكاليف.

ثامنا - الإصلاح المالي والضريبي والاستثماري في الجزائر

تعتمد الدول الحديثة في سياستها الاقتصادية على الجباية والضرائب؛ ولهذا يصطلح على تسميتها بالدول الضريبية أو الجبائية Des Régime Fiscaux مثال ذلك الدول الأوروبية والولايات المتحدة الأمريكية وكندا... الخ. على العكس من ذلك فإنّ المداخل الأخرى التي تأتي مما تدره الطبيعة والتي لم يتدخل الإنسان في صنعها تخزن كاحتياطات لأوقات الأزمات، أو تستثمر استثمارات مريحة لتدر على الخزينة أرباحا طائلة، لكن واقع الدول النامية يؤكد بأنها دول ريعية تعتمد أساسا على البترول والثروات الطبيعية من دون أن تحاول خلق ثروة بديلة في مختلف الجوانب الزراعية أو

المالية هي التي جعلت إفريقيا تتخبط في فخ الفساد والمفسدين.³

يتضمن الإصلاح الضريبي غالبا تبسيط الضرائب وجبايتها على أسس عالمية من الصعب إخفاؤها أو بخس قيمتها ولذلك وجب على الدولة أن تعيد النظر في برامجها الضريبية التي تخفف من عمليات الفساد بقدر ما تكون واقعية، على سبيل المثال قامت المكسيك بفرض ضريبة بديلة تصل إلى 2% على القيمة الحقيقية للسلع مما أدى إلى زيادة الدخل الوطني للمكسيك وانخفاض التهرب الضريبي والفساد، مع إلزامية فتح الباب أمام القضاء المستقل للحكم في قضايا الضرائب غير المنصفة لاسيما وأنّ جامعا الضرائب عادة ما يلجؤون إلى الفساد نظرا لتدني أجورهم وهو ما حدث في الفيليبين بالتحديد أين استشرى الفساد في أوساط جامعي الضرائب وبالتالي تناقصت المداخل الضريبية فأصلح الرواتب مكمل لإصلاح وعقلنة عملية الجباية.⁴

تاسعا - ضرورة ربط إصلاح الضرائب بالاستثمارات المنتجة

يعتبر المناخ الاستثماري وتشجيع جذب رأس المال المحلي والأجنبي للمساهمة في مشاريع التنمية الاقتصادية في الدولة إحدى الركائز الأساسية لمواصلة الاقتصاد الجزائري مسيرته على طريق الإصلاح، ذلك من أجل تحقيق مستويات مرتفعة

الصناعية أو حتى الخدماتية.¹ وبالتالي لا وجود لتنمية مستدامة وفق هذه الصورة بالأساس ولا تفكير في مستقبل الأجيال.

إذن فالإصلاح المالي والضريبي أصبح من المواضيع الأساسية في كل المعادلة الاقتصادية للبلاد ونظرا لغياب مشروع يوضح ويبين طبيعة النظام الجبائي في الجزائر، فيتعذر التحدث عن ضرائب في ظل وضع غير متضح الملامح. الواقع العملي والعلمي يفرض على الدولة الحديثة أن تهتم كثيرا بالإصلاح في القطاعين المالي والضريبي ومحاولة تأهيلهما بصفة مثالية وفق ثلاثة محاور:

الأول: تحديد المدة الزمنية الكافية من حيث إنجاح عملية الازدهار والانتعاش المالي

الثاني: توفير المتداومة على وضعية الاستقرار الصحي للقطاع الضريبي في الدولة

الثالث: الرقابة المالية والتقارير الدورية على كل صغيرة وكبيرة في القطاع المالي والضريبي.²

لقد أكدت معظم الأدبيات الغربية والعربية على أنّ الإصلاح المالي والضريبي والشفافية المالية للدولة تعتبر العامل الحاسم والكبير في إرساء الحكم الرشيد، فحسب صندوق النقد الدولي فإنّ الإدارة المالية والضريبية الجيدة في الدولة تعني أليا المحور الأساسي في الحكم الرشيد والفعالية لنشاطات الحكومة، وعلى هذا فقد اعتبر صندوق النقد الدولي أنّ الدولة التي تستغل بصفة عقلانية وجيدة مبدأ إدارة الضرائب الجيدة فإنّ من نتائجها الإسهام الفعال في الحكم الرشيد، فغياب مؤشر الشفافية

³ Anka Kitunzi, Fiscal Transparency for Good Governance, Consultant: PriceWaterhouse Coopers (PWC -London), DFID/Rwanda Revenue Authority Project, Kigali-Rwanda. Pdf

⁴ سوزان روز أكرمان، الفساد والحكم، الأسباب والعواقب والإصلاح، ترجمة فؤاد سروجي، ط1، (عمان: دار الاهلية للنشر والتوزيع)، 2003، ص 89.

¹ حميد بوزيدة، النظام الضريبي الجزائري وتحديات الإصلاح الاقتصادي في الفترة 92. 2004، أطروحة دكتوراه جامعة الجزائر كلية العلوم الاقتصادية، 2005. 2006، ص 13.

² Russell J. Dalton, Direct Democracy and Good Governance: Does it Matter?, Center for the Study of Democracy, December 22, 2004, p 5.

الأمر الملاحظ في الجزائر هو الغياب الكبير للجباية خارج الجباية البترولية (الريع)، فنجد أنّ معظم الجزائريين لا يدفعون الضرائب ويتهربون من ملايين الدينارات التي تتبعهم منذ عشرات السنين، والملاحظة العامة على المحلات التجارية التي يقدر عددها في الجزائر بالملايين أنها دائما مغلقة أثناء مرور الرقابة وذلك لعدة اعتبارات معروفة، ما يهينا منها الضرائب التي كان بالإمكان أن تشكل إضافة حقيقية للخزينة، حتى ولو كانت بسيطة، كذلك هناك شبه خلط في أذهان الجزائريين بين موضوعي الزكاة والضريبة واعتبارها شيء واحد والحقيقة أنّهما مستقلان عن بعضهما.

فقدان الجزائر لإستراتيجية ضريبية واضحة مثل نظيراتها من الدول التي تعرف كيف تدير دواليب الحكم، فالولايات المتحدة الأمريكية رغم الريع البترولي الذي تمتلكه إلا أنّ ميزانيتها لا تقوم على أساسه، بل على العكس من ذلك فهي تتبع سياسة رشيدة في استخراج واستعماله، كما أنّ معظم القوانين التي تطرقت إلى الاستثمار والضرائب في الجزائر كانت متساهلة ومتسامحة في قضية الضرائب ونجد أنّ النص الغالب فيها إعفاءات، تسهيلات، حرية... وهذا منافي للقاعدة العامة التي تقوم عليها الدول الضريبية.

كذلك هناك غياب إستراتيجية واضحة ومدرسة في تقدير حجم وقيمة الضريبة، فالمحل الذي يملك سلعة تقدر بالمليارات لا يدفع ضرائب عكس المحل الذي ربما لا يحوز قوت يومه فهو مثقل بالضرائب إلى درجة تدفعه إلى التهرب الضريبي وعدم الثقة في أنظمة الدولة الاقتصادية، فكما أشرنا سابقا لو أنّ

القانون رقم 25/88 المؤرخ في 12/07/1988 كرايع قانون والذي تزامن مع الإصلاحات الاقتصادية لسنة 1988.
القانون رقم 12/93 المؤرخ في 05/10/1993 كخامس قانون استثمار.

من الإنتاجية والرفاهية الاقتصادية والاجتماعية للمواطنين.

تشكل الضريبة عنصرا مهما من عناصر المناخ الاستثماري (توفر الاستقرار السياسي والاقتصادي، وضوح القوانين المنظمة للاستثمار واستقرارها، حرية التنقل، وتحويل الأرباح... الخ، وذلك من خلال المزايا الضريبية الممنوحة من طرف الدولة، التي تضحي بالموارد المالية في الأجل القصيرة على أن تعوضها لاحقا بتحقيق أهدافها الاقتصادية والاجتماعية والمالية كنتيجة لما يترتب عن توسيع تلك الاستثمارات.

وعلى هذا الأساس فعملية الاستفادة من هذه الإجراءات تكون بالموازاة مع احترام المتعاملين الاقتصاديين لتوجهات الدولة ووفق شروطها (نوع الاستثمار، مكان إقامة الاستثمار، طبيعة الحالة الأمنية في المنطقة... الخ). ومن ثم فإنّ الهدف من هذه الإجراءات التحفيزية هو التأثير على قرار الاستثمار وتوجيهه من خلال هذه القوانين أخذت الدولة الجزائرية بها منذ الاستقلال (1962) عبر تفعيل سياسة جذب رؤوس الأموال لتنفيذ برامج التنمية الاقتصادية الشاملة، فتم إصدار ترسانة من القوانين بغرض تهيئة المناخ الاستثماري الملائم وإحداث الهيئات والوكالات الخاصة بذلك والتي بفضلها يتم تحقيق كل المخططات العلمية للحكم الرشيد.¹

(1) حميد بوزيدة، النظام الضريبي الجزائري وتحديات الإصلاح الاقتصادي في الفترة 1992 . 2004، أطروحة دكتوراه، كلية العلوم الاقتصادية 2005 . 2006،، جامعة الجزائر، ص 167.*
و هذه القوانين متمثلة في : القانون رقم 277/63 المؤرخ في 27/01/1963 الذي كان أول قانون استثمار.

القانون رقم 244/66 المؤرخ في 15/12/1966 كثنائي قانون استثماري.
القانون رقم 11/82 المؤرخ في 21/08/1982 كثالث قانون استثماري.

كذلك لابد من إصلاح النظام الجمركي من خلال تثقيف أفرادهم مع رفع علاوات وأجور الباقين كما فعلت المكسيك، بحيث اتضح بعد هذا الإصلاح أنّ المراقبة أصبحت أكثر مصداقية وفعالية وصار من الصعب رشوة الموظفين الحكوميين في الجمارك، مما زاد في العائدات الجمركية بشكل ملحوظ وتقلصت ساعات الانتظار وتراجعت حالات الفساد. كما أنّ عملية الإصلاح الناجح والأكثر مصداقية لنظام جمع الضرائب والعائدات في الجزائر بالتحديد يجب أن يطبق بعض التخفيضات في نسب الضرائب والمكوس، فكثيرا ما كان هذا الإجراء سببا في تجنب العديد من الحالات التي تسعى إلى التهرب الضريبي، فالضريبة والمكوس المعقولة لا تدفع إلى التهرب منها على الإطلاق.¹

من هنا فما يحدث للاقتصاد الجزائري لا يمكن تفسيره في الوقت الحالي بالمنطق الاقتصادي، باعتبار أنّ المنطق الريعي أو المقاربة الريعية هي الأقرب إلى تفسير الاقتصاد الجزائري، هذا الربع المتراكم هو في حقيقة الأمر من الموارد التي تكونت أو تشكلت خارج المجتمع، ومنه نستطيع تفسير تصرفات النظام الريعي من جهة، ومن جهة أخرى عدم السعي لتحقيق مبادئ الحكم الرشيد في المجتمع عبر توزيع جزء من هذا الربح لتخفيف الغليان الاجتماعي، لهذا نجد أنّ الدول الريعية خاصة في الخليج تغض الطرف على ظاهرة التهرب الضريبي وتخلق طبقة من المستفيدين من الربح، وبالتالي تجنب المساءلة حول أوجه الإنفاق بالإضافة إلى إضعاف المؤسسات المكونة للحكم الرشيد حتى لا تطالب بدورها بالإصلاح.²

(1) سوزان روز أكرمان، مرجع سابق، ص 90.

(2) باديس بن عيشة، في نشأة الدولة والاقتصاد في الجزائر، أي مقارنة للتحليل، مجلة الباحث، عدد 3، جامعة ورقلة، 2004، ص 146.

الضريبة تكون مدروسة وعادلة فإننا نجد المواطن لا يرفضها أو يتهرب منها مثلما هو حاله اليوم، ولكنها في الواقع قد تأخذ منه 60% وربما 80% من الأرباح وفي هذه الحالة لماذا العمل والمجهود الزائد أمام هذه الوضعية المتعفنة، إذن لابد من الرجوع إلى الإجراءات القانونية العادلة، ولما لا تطبق نظام توفيق بين الزكاة والضريبة وذلك يجعل التاجر أو المؤسسة تدفع ضريبة مقبولة إلى جانب الزكاة المفروضة شرعا والتي لا يجوز بأي حال من الأحوال النقاش فيها، مع محاولة إقناع المواطن إعلاميا وثقافيا بأنّ هذه الضرائب تعود عليه بالنفع خاصة في الجانب الصحي والتربوي والتعليمي والأمني... إننا بحاجة ماسة إلى الابتعاد عن الميزانية القائمة على لعنة البترول والدخول في عصر جديد نطبق فيه القاعدة الدينية: أموال الأغنياء رُدت على الفقراء وبالتالي القضاء على الفقر والأمية وكل مظاهر التخلف.

إنّها معادلات بسيطة في ظاهرها لكنها معقدة وصعبة في التنفيذ، خاصة وأنا ابتعدنا عن الأخذ من الموروث الحضاري والديني، لقد وصل الحال بالأمة الإسلامية في عهد الخلفاء الراشدين إلى انعدام الفقراء ففي عهد عمر بن الخطاب رضي الله عنه لم يتقدم أحد ليطلب المال وذلك لأن القاعدة طبقت بالتمام " زكاة فرضها الله على الأغنياء لترد على الفقراء "، وهذا ما وصلت إليه مخرجات العلم الغربي في العصر الحالي حينما أكدوا على أنّ التنمية المستدامة تفرض على الدول الغنية مساعدة الدول الفقيرة حتى لا تصل إليهم مختلف الأمراض والأفات وحتى الإرهاب الذي وجد العلماء بأنّ له أسبابا اقتصادية كثيرة، فالفقر الذي يعيشه الفقراء كثيرا ما دفع بهم إلى الحقد على الأغنياء ثم ممارسة العنف ضدهم، وإلا فالغرب لن يساعد هذه الكيانات.

الوطنية، إذن الإشكالية المطروحة من أجل الانضمام: ماذا نصدر في مقابل ما نستورد؟، أم أنّ الهدف هو الانضمام من أجل الانضمام. هناك العديد من الدول التي تتمتع باقتصاديات أقوى من الجزائر ولكن رغم هذا لم تفكر بعد في الدخول إلى هذا النفق المظلم غير مأمون العواقب.

فالإصلاح الاقتصادي في الجزائر يحتاج إلى مساندة الأغلبية وذلك عبر أخذ آرائها في السياسات التي يتم انتهاجها وأن لا يكون الإصلاح فجائياً، كأن يتم الانتقال من الاقتصاد المخطط إلى الاقتصاد الحر دفعة واحدة، وإنما تتم هذه العملية عبر دفعات أو خطوات مدروسة، حتى لا تتعرض الدولة ونظام الحكم إلى هزات قد تؤدي إلى حال أسوأ. وهذا الأمر معروف حتى بالنسبة للدول الأكثر رأسمالية في العالم بحيث مازالت تعتمد وتدعم القطاع العام. إنّ المتصفح والمتمعن في التاريخ الاقتصادي العالمي يجد بأنّ الاقتصاد الغربي الذي يعتبر القدوة في الرأسمالية لم يدخل الاقتصاد الحر دفعة واحدة، بل دخل تدريجياً وعبر خطوات والأكثر من هذا أن الدول التي تنادي بالرأسمالية المتوحشة هي نفسها بدأت تعود إلى تدعيم القطاع العام لاسيما بعد الأزمة العالمية لسنة 2008، فالولايات المتحدة رغم وصفها بالدولة الليبرالية رقم واحد في العالم إلا أنّها لم تتخلى على القطاع العام كلية، فهي مازالت تسيطر على العديد من القطاعات العمومية التي تشغل الملايين.²

(2) محمد صالح حمد الدليمي ، أهمية القطاع العام في تنمية اقتصاديات البلدان النامية في ظل الأزمة المالية العالمية، الحوار المتمدن، عدد 3214، يوم 13 / 12 / 2010 . مأخوذة من موقع انترنت:

<http://www.ahewar.org/debat/show.art.asp?aid=23816>

عاشرا - إصلاح التجارة الخارجية

لا يجب أن نغفل الدور الكبير والحساس الذي تلعبه التجارة الخارجية في تطوير ودعم الاقتصاد المحلي، لاسيما إذا استطاعت الدولة ومختلف القطاعات الاقتصادية الخاصة فيها الاستجابة للمتطلبات الجديدة للتجارة الخارجية كالجودة والسعر والخدمات السريعة والمتقنة.

الملاحظ على النظام العالمي للتجارة الخارجية أنّه غير عادل وغير متكافئ نتيجة تحكم القوى الكبيرة فيه وفي تحديد مختلف تعاملاته، لهذا فهو يحتاج إلى عملية إصلاحية عميقة، وذلك بهدف التخفيف من الفقر العالمي الشامل وتسهيل استدامة متوسط عملية النمو والتنمية، لكن الدول المتطورة تمارس أسوأ أنواع النفاق عند تقديم التزاماتها في برامج التجارة الحرة التي تسيطر عليها الو م أ، حتى بالنسبة للالتزامات مع شركائها الأوروبيين فإنها في سنة 2000 رغم إعلانها عن سياسة الدعم في المجال الفلاحي والزراعي، إلا أنّها عند التنفيذ خلقت العديد من التعقيدات حتى تبقي سيطرتها على هذا المجال الحساس والذي يعتبر السلاح الأخضر الفتاك الذي تمارس به الضغوط، هذا التعامل إذا كان مع أوروبا فكيف سيكون الحال مع الشعوب المستضعفة.¹

حسب رأيي الشخصي أعتقد أنّ مبادرة الجزائر في إطار الحوار مع منظمة التجارة العالمية من أجل الانضمام إلى عضويتها مخاطرة غير محسوبة العواقب على الأقل في الوقت الحالي، والواقع يبين أنّ الجزائر لا تملك خارج الدخل النفطي إلا واحد بالمائة، مما يعني انعدام الإنتاج خارج القطاع النفطي و إن وجد فهو لا يغطي ربع الاحتياجات

1) Mark D. Gismondi, Ibid.-Gismondi Mark D, *Ethics, Liberalism and Realism In International Relations*, first Published, Routledge, New York, 2008. P 196.

للملكية لا تعد شرطا ضروريا وكافيا لعدم الكفاءة بل أنّ هناك اعتبارات أخرى من شأنها كبح عملية الكفاءة الاقتصادية. وأن الأزمة المالية العالمية لعام 2008 والتي لا زالت أثارها مستمرة والتي كادت أن تعصف بالنظام الرأسمالي لولا التدخل السريع من قبل القطاع العام وضخه لمئات المليارات من الدولارات لإنقاذ القطاع الخاص من الانهيار لكان الغرب اليوم في أسوأ حال.

خاتمة

تبقى المشكلة في دول العالم الثالث تتمحور حول ضعف الإمكانيات المالية والفنية والتكنولوجية والإدارية والمؤسسية وضعف القدرات التنافسية للقطاع الخاص مقارنة بما يمتلكه القطاع الخاص في الدول المتقدمة، فضلا عن امتلاك الدول المتقدمة لقطاع عام مدعم للقطاع الخاص لم تتم تصفيته بالشكل الذي حصل في الدول النامية. إذن فمسألة ضعف إمكانيات القطاع الخاص في البلدان النامية وما تتطلبه عملية التنمية الاقتصادية من إمكانيات كبيرة جدا، فضلا عن حجم التحديات الداخلية والخارجية التي تواجهها، كل هذا يحتم أن يكون هناك قطاع عام متطور يقوم بتقديم كل أشكال الدعم للقطاع الخاص لكي تضمن نجاح عملية التنمية ..

إذن فنجاح برنامج الإصلاح الاقتصادي يتطلب توفير مجموعة من الشروط المادية والموارد الأولية والمالية، وأساس كل هذا توافر موارد بشرية مدربة ومؤهلة جسديا ونفسيا لإنجاح سياسات الإصلاح، وأن لا يفهم من الحرية الاقتصادية بأنها إلغاء تام لدور الدولة في تنظيم المجتمع، لكن لا بد من أن يكون للدولة دور واضح قوي وفعال من خلال إقامة المؤسسات الاقتصادية القوية التي تحمي الدولة والمواطن على حد سواء.

في سبعينات القرن الماضي بدأت ولم تتوقف المجادلات حول القطاع العام: يكون أو لا يكون... يضيّق أو يتسع ... يعمل بكفاءة أم لا. كل هذا حدث في إطار نقد تجربة التنمية في ظل قيادة القطاع العام ومنذ منتصف ثمانينات القرن ذاته ظهرت من جديد موجة تصفية القطاع العام في البلدان المتقدمة والنامية على حد سواء في ظل بيئة عالمية مواتية (العوالة)، فاندفعت البلدان المتقدمة (الغرب الرأسمالي) لتضع الصيغ والخيارات الأساسية للبلدان النامية طالما أنّ هذه الأخيرة قد أظلت الطريق إلى التنمية الحقيقية ومندمجة بمستويات مختلفة في السوق العالمية لتتحول اقتصادياتها إلى اقتصاديات تبحث عن المعونة الرأسمالية أو مديونيتها. وهذا ما أدى إلى دخول منظم ومبرمج للمنظمات الدولية والمؤسسات الرأسمالية (المتثلة بصندوق النقد الدولي والبنك الدولي) في رسم السياسات الاقتصادية للبلدان النامية فاشتراطت الأولى على الأخيرة فيما تشترط وصايا محددة من بينها ضرورة إقصاء أو التقليل من دور وتدخل الدولة في المسارات الاقتصادية ليضيّق مجال سلطتها الاقتصادية في أضيّق الحدود. بالإضافة إلى ضرورة تصفية قطاعها الاقتصادي وعند ذلك فقط يمكن لها أن تحصل على المعونة الاقتصادية المشروطة من المنظمات الاقتصادية الدولية.¹

وتبرز أهمية القطاع العام في بيان ضرورة تدخل الدولة ودورها المركزي في عملية التنمية الاقتصادية في البلدان النامية وأن ما يدفعه الغرب الرأسمالي ومؤسساته من مبررات لتصفية قطاع الدولة (القطاع العام) في البلدان النامية بحجة عدم الكفاءة الاقتصادية يعد أمرا لا تدعمه الوقائع،

⁽¹⁾ المرجع نفسه.

قائمة المراجع

1 - مراجع عربية

- . بلقزيز عبد الإله، في الإصلاح السياسي والديمقراطية، بيروت: الشركة العالمية للكتاب، 2007.
- . الحممش منير، الاقتصاد السياسي: الفساد الإصلاح والتنمية، (دمشق: منشورات اتحاد الكتاب العرب)، دون ط، 2006.
- . بلوط حسن إبراهيم، إدارة المؤسسة، ط1 (بيروت: دار قابس للطباعة والنشر والتوزيع)، 1998.
- . فوكوياما فرنسيس، نهاية التاريخ وخاتم البشر، ترجمة حسين أحمد أمين، ط1، (القاهرة: مركز الأهرام للترجمة والنشر)، 1993.
- . أبو جابر فايز صالح، الفكر السياسي الحديث، (بيروت، دار الجيل مكتبة المحاسب عمان)، 1985.
- أكرمان سوزان روز، الفساد والحكم، الأسباب والعواقب والإصلاح، ترجمة فؤاد سروجي، ط1، (عمان: دار الاهلية للنشر والتوزيع)، 2003.
- بلوم السعيد، أساليب الرقابة ودورها في تقييم أداء المؤسسة الاقتصادية: دراسة ميدانية بمؤسسة المحركات والجرارات بالسوناكوم (Sonacom)، مذكرة ماجستير في تنمية وتسيير الموارد البشرية، قسم العلوم الاجتماعية، جامعة قسنطينة، 2007. 2008.
- بلقزيز عبد الإله، العنف السياسي في الوطن العربي، العدد 207، (بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية)، ماي 1996.
- بوزيدة حميد، النظام الضريبي الجزائري وتحديات الإصلاح الاقتصادي في الفترة 92. 2004، أطروحة دكتوراه جامعة الجزائر كلية العلوم الاقتصادية، 2005. 2006.

. بن عيشة باديس، في نشأة الدولة والاقتصاد في الجزائر، أي مقارنة للتحليل، مجلة الباحث، عدد 3، جامعة ورقلة، 2004.

مقراني أنور وعوارم مهدي، الحكم الرشيد والتنمية بالقطاع الوطني الخاص، الملتقى الدولي حول الحكم الرشيد واستراتيجيات التغيير في العالم النامي، جامعة سطيف، الجزء 2 يومي 8 و 9 أفريل 2007

. يومية الخبر، عدد 6790، يوم 29 جويلية 2012.

2 - مراجع أجنبية

- Russell J. Dalton, Direct Democracy and Good Governance: Does it Matter?, Center for the Study of Democracy, December 22, 2004.
- Anka Kitunzi, Fiscal Transparency for Good Governance, Consultant: PriceWaterhouse Coopers (PWC –London), DFID/Rwanda Revenue Authority Project, Kigali-Rwanda. Pdf
- . Mark D. Gismondi, Ibid.-Gismondi Mark D, Ethics, Liberalism and Realism In International Relations, first Published, Routledge, New York, 2008.

- المواقع الإلكترونية

محمد صالح حمد الدليمي، أهمية القطاع العام في تنمية اقتصاديات البلدان النامية في ظل الأزمة المالية العالمية، الحوار المتمدن، عدد 3214، يوم 13 / 12 / 2010. موقع <http://www.ahewar.org/debat/show.art.asp?aid=238162>